الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولي الرئاسة نائب الرئيسة، السيد كرنيليوس (قبرص).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/73/L.73)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا لكي يعرض مشروع القرار A/73/L.73.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عرض، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/73/L.73، المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لتأسيس منظمة العمل الدولية“، بالنيابة عن البعثة الدائمة لبلجيكا وعن حكومتي، من خلال البعثة الدائمة لجامايكا.

إن منظمة العمل الدولية، التي انبثقت من رماد الحرب العالمية الأولى، أُنشئت على أساس الاعتقاد بأن العدالة الاجتماعية أساسيه للسلام العالمي والدائم. والواقع أن عملها يؤثر علينا جميعا، من قبيل عدد الساعات التي نعمل فيها، واستحقاقاتنا للعطلات وإجازات الأمومة المدفوعة الأجر، ومكافحة التمييز في مكان العمل، فمعايير وأنشطة العمل الدولية لدى المنظمة تعالج جميع هذه المسائل التي تؤثر على ظروف العمل وتعطي معنى لحياتنا، وتجعل عملنا مصطبغا بالكرامة.

من خلال معاهدة فرساي التي أنهت الحرب الكبرى، تم التسليم بأن هناك حاجة إلى منظمة دولية تعالج قضايا العمل وتعزز السلام العالمي وتصونه.

وقد أصبحت الفكرة الجديدة المتمثلة في ضمان مكان لممثلي الحكومات والعمال وأرباب العمل للتكاتف من أجل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالعمالة ركيزة دائمة وأساسية من ركائز منظمة العمل الدولية، وهي معروفة باسم العملية الثلاثية الأطراف. إن منظمة العمل الدولي، التي ظلت باقية بعد حربين عالميتين والعديد من الأزمات الأخرى، تقف على أعتاب الذكرى المئوية لتأسيسها بوصفها عضوا رئيسيا في أسرة الأمم المتحدة. ويؤكد هذا الإنجاز مجددا قوة تعددية الأطراف وقدرتها على الصمود. وعلاوة على ذلك، فإنه يشكل مصدر إلهام لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها إذ نتصدى للتحديات العصرية، بما في ذلك مستقبل العمل والإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى مشروع القرار المعروض عليها.

ويشير مشروع القرار إلى إنشاء منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩، ومن ثم عضويتها كأول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦. ويهنئ مشروع القرار المنظمة بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها، ويلاحظ بارتياح مساهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية. كما يقرر تخصيص اجتماع مدته يوم واحد، يُعقد في حدود الموارد المتاحة، للاحتفال بالذكرى السنوية المائة لتأسيس منظمة العمل الدولية في إطار الموضوع العام ”مستقبل العمل“.

ويحدد مشروع القرار طرائق الاجتماع، بما في ذلك عقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتقرر أن يلقي كلمةً أمام الاجتماع العام التذكاري كلٌّ من المدير العام لمنظمة العمل الدولية وممثلين عن الشركاء الاجتماعيين لمنظمة العمل الدولية، الذين يشملون الأمينة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال ورئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل.

وإذ يضع مشروع القرار في اعتباره أن الموضوع العام للاجتماع سيكون التركيز على مستقبل العمل، فإنه ينص أيضا على أن يلقي أحد ممثلي الشباب كلمة أمام الاجتماع العام التذكاري. وبالإضافة إلى الاجتماع العام التذكاري ومدته نصف يوم، ستُعقد حلقتا نقاش حواريتين في حدود الموارد المتاحة أيضا بعد ظهر اليوم نفسه من الساعة ١٥/٠٠ حتى ١٦/٢٥، ومن الساعة ١٦/٣٠ إلى الساعة ١٧/٥٥.

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى رئيسة الجمعية العامة، بدعم من منظمة العمل الدولية، وضع الصيغة النهائية للترتيبات التنظيمية بطريقة شفافة، بما في ذلك تحديد المواضيع الفرعية والمشاركين في حلقتي النقاش، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. ويطلب مشروع القرار إلى رئيسة الجمعية العامة أن تعدّ موجزاً للمناقشات التحاورية وأن تطلِع الدول الأعضاء عليه وتحيله إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر أن يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٩. وأكرر التأكيد على أنه لن يترتب على الاجتماع أي آثار في الميزانية البرنامجية، كما سيتم عقده في حدود الموارد المتاحة.

أخيرا، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى الفقرة ٦ من مشروع القرار بغية إجراء تنقيح طفيف. إذ ينبغي الاستعاضة عن عبارة ”الأمين العام“ بكلمة ”رئيس“ لتصبح العبارة رئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل.

بالنيابة عن السفير بيكستين دو بيتسويريفا، وبالأصالة عن نفسي، نشجع على اعتماد مشروع القرار، المعروض على الجمعية اليوم، بالإجماع، ونرحب بمشاركة الوفود على مستوى رفيع في الاجتماع المقرر عقده في نيسان/أبريل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.73، المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لتأسيس منظمة العمل الدولية“، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أن أنتيغوا وبربودا هي أيضا من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/73/l.73، بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.73، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/73/L.73، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٧٣/٢٨٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/73/578)

مذكرة من الأمين العام (A/73/577)

مذكرة من الأمين العام (A/73/566)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يذكرون أن السيد يوسف أكسار (تركيا) قد انتُخب، في الجلسة الخامسة والستين المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قاضيا في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة ولاية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وكما يعلم الأعضاء، لا يزال هناك مقعد واحد شاغر يتعين شغله في عضوية آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة الموجهة إلى المستشار القانوني للأمم المتحدة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أحالتها رئيسة الجمعية العامة في ٨ كانون الثاني/يناير، والتي تبلغ فيها بسحب ترشيح مرشحها من الانتخابات، وهو السيد مايكل أ. نيوتن. وبالتالي، فإن المرشحين المتبقين لشغل المنصب الشاغر هما السيد مصطفى البعاج (المغرب) والسيد غينيل ميترو (سويسرا).

ستشرع الجمعية العامة الآن في إجراء تصويت لملء الشاغر المتبقي.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بالطريقة الفعلية لإجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الجالس مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نشرع الآن في الجولة السابعة من الاقتراع ونبدأ عملية التصويت. وتوزع الآن بطاقات الاقتراع. وأود أن أذكر الممثلين بألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي توزع الآن. ويقتصر الانتخاب على المرشحين الذين ترد أسماؤهم في بطاقات الاقتراع فحسب. ويجوز للممثلين التأشير على اسم المرشح الوحيد الذي يرغبون في التصويت لصالحه بوضع علامة (X) في المربع الموجود التي على يسار الاسم في بطاقات الاقتراع. وستُعتبر بطاقات الاقتراع التي تحتوي على أكثر من اسم واحد باطلة. ولا يجوز التصويت إلا للمرشحين الذين تظهر أسماؤهم في بطاقات الاقتراع. وإذا تضمنت أي بطاقة اقتراع أصواتا لصالح مرشحين غير المرشحين الواردة أسماؤهم في بطاقة الاقتراع، فلن يتم احتساب تلك الأصوات.

بناء على طلب من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات كل من السيد لوكو (بنن) والسيدة ماكدونال ألباريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) والسيد ديفاهاستين نا أيوثاي (تايلاند)

والسيد ناجي (سلوفاكيا) والسيدة وانغ (سنغافورة) والسيد تيتزي (مالطة).

أجري التصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٨
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	١
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٨٧
الممتنعون عن التصويت:	٢
عدد الأعضاء المصوتين:	١٨٥
الأغلبية المطلقة المطلوبة:	٩٨
عدد الأصوات الفردية التي تم الحصول عليها:	
مصطفى البعاج (المغرب)	٩٩
غيناييل ميترو (سويسرا)	٨٦

بعد حصولهما على الأغلبية المطلقة وأكبر عدد من الأصوات، انتُخب يوسف أكسار (تركيا) ومصطفى البعاج (المغرب) قاضيين في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة ولاية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى القاضيين بتهاني الجمعية على انتخابهما ولأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.